Document: EB 2012/106/R.13/Rev.1
Agenda: 11(a)(ii)
Date: 21 September 2012
Distribution: Public
Original: French

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الرأس الأخضر من أجل

برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ambrosio Barros
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2196 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nsinguibarros@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة بعد المائة
روما، 20–21 سبتمبر/أيلول 2012

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا – السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف – التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء – الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا – وصف البرنامج **2**

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 2

باء – الهدف الإنمائي للبرنامج 3

جيم – المكونات/النتائج 3

ثالثا – تنفيذ البرنامج **4**

ألف – النهج 4

باء – الإطار التنظيمي 4

جيم – التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم وإدارة المعرفة 5

دال – الإدارة المالية والتوريد والتسيير 5

هاء – الإشراف 6

رابعا – تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده **7**

ألف – تكاليف البرنامج 7

باء – تمويل البرنامج 7

جيم – تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 7

دال – الاستدامة 8

هاء – تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 9

خامسا – الاعتبارات المؤسسية **9**

ألف – الامتثال لسياسات الصندوق 9

باء – المواءمة والتنسيق 10

جيم – الابتكارات وتوسيع النطاق 10

دال – الانخراط في السياسات 11

سادسا – الوثائق القانونية والسند القانوني **11**

سابعا – التوصية **11**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 12

الذيل

الإطار المنطقي

خريطة منطقة البرنامج

جمهورية الرأس الأخضر

برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية

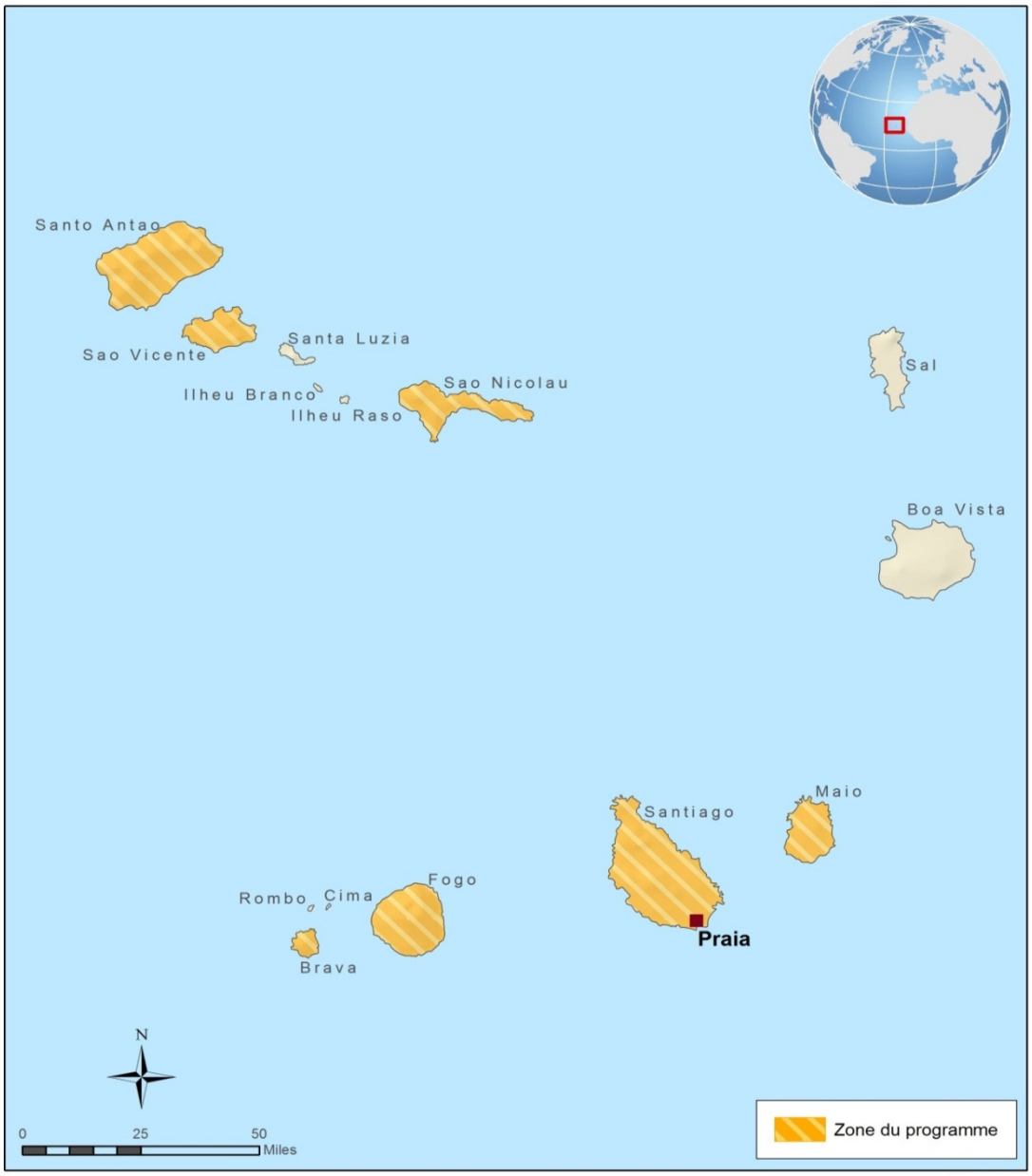

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جمهورية الرأس الأخضر
برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الرأس الأخضر
الوكالة المنفذة:	وزارة الشباب والتوظيف وتنمية الموارد البشرية
التكلفة الكلية للبرنامج:	25.6 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	4.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 6.3 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً
الجهة المشاركة في التمويل:	حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي (حساب الأمانة الإسباني)
قيمة التمويل المشترك:	حساب الأمانة الإسباني: 7.1 مليون يورو (بما يعادل 9.5 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط التمويل المشترك:	قرض
مساهمة المقترض:	4.1 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى جمهورية الرأس الأخضر من أجل برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية، على النحو الوارد في الفقرة 41.

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الرأس الأخضر من أجل برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية

أولا – السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف – التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- جمهورية الرأس الأخضر أرخبيلٌ يقع قبالة سواحل أفريقيا الغربية ويتألّف من عشر جزر تبلغ مساحتها الإجمالية 033 4 كيلومترًا مربّعًا. وكون الرأس الأخضر أرخبيلاً صغيرًا يعرّضه إلى حدّ كبير للتأثر بالصدمات الخارجية. عاملا الهشاشة هذان، أي صغر المساحة وكونه أرخبيلاً، هما سمتان بنيويتان تحدّان من إمكانيات التنمية الاقتصادية. وبالتالي، حتى لو لم يكن البلد عرضةً لمواجهة الصدمات الخارجية لأثّر هذان المعوّقان البنيويان في جهود التنمية المبذولة. وتعتبر الصدمات الخارجية عاملاً مشدّدًا.

2- يقدّر عدد السكان القاطنين في الأرخبيل بنحو 000 510 شخص (2011) ويقدّر عدد مواطني الرأس الأخضر في الشتات بنحو 000 600 شخص. تشكّل النساء 50.5 في المائة من السكان ومن بينهنّ 54.4 في المائة دون الخامسة والعشرين من العمر. يفتقر الرأس الأخضر إلى الموارد الطبيعية والمعدنية، ما عدا الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ مساحتها 10 في المائة تقريباً من إجمالي مساحة البلاد، ويعاني عجزًا بنيوياً شديداً في ميزانه التجاري بسبب الواردات من الأغذية والوقود. ولكن حسن التسيير وحسن إدارة الاقتصاد الكلّي منذ الاستقلال (1975) إضافة إلى تحويلات المغتربين المالية (التي تقدّر قيمتها بنحو 9.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) والمعونة الدولية أتاحت للبلد أن يبلغ المرتبة الثالثة والثلاثين بعد المائة في ترتيب الدول بحسب مؤشّر التنمية البشرية (2011) وأن يبلغ متوسط دخل الفرد 270 3 دولار أمريكي (2010). وقد تراجعت نسبة الفقر من 49 في المائة سنة 1990 إلى 36.7 في المائة سنة 2002 و26.6 في المائة سنة 2007. وهكذا يعتبر الرأس الأخضر من الدول الأفريقية النادرة التي قد تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وتجدر الإشارة إلى أن الرأس الأخضر لم يعد على لائحة الدول الأقل نمواً منذ العام 2008 وهو الآن في الشريحة الدنيا من مجموعة البلدان المتوسطة الدخل.

3- يعيش 38.2 في المائة من سكان الرأس الأخضر في المناطق الريفية وذلك بحسب الإحصاء الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء سنة 2010. وعلى الرغم من الجهود المبذولة والتقدّم المحرز، ينتشر الفقر أساساً في الأرياف (44.3 في المائة) الأمر الذي يؤدي إلى نزوح يضغط أكثر فأكثر على المراكز الحضرية أو

الجزر السياحية. وبالفعل لا تتوفّر فرص العمل فعلاً إلا في قطاع السياحة (تسجّل جزر سال وبوا فيستا أدنى معدلات فقر وهي 4 في المائة و8 في المائة على التوالي). وبحسب المعهد الوطني للإحصاء، بلغ معدّل البطالة لدى سكّان الريف 8.4 في المائة سنة 2010، وتطال البطالة بشكل خاص الشباب بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين من العمر (15.2 في المائة) والنساء (9.7 في المائة). يشكّل الشباب 50 في المائة من القوة العاملة في الرأس الأخضر، وتطال البطالة 18.7 في المائة من الشابات. وبشكل عام، النساء أشد تأثّرًا بالفقر (54 في المائة من الفقراء في الريف)، وتبلغ نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة 33.3 في المائة، مقابل 21.3 في المائة للأسر الفقيرة التي يرأسها رجل.

باء – الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج

4- على الرغم من تراجع نسبة الفقر، إلا أنه يطال أساسًا، وليس حصرًا، المناطق الريفية. وتحول طبيعة مواطن الضعف في الأرخبيل واستمرار الفقر دون استغنائه عن المساعدات الإنمائية. وسيساعد برنامج إنمائي جديد في تعزيز التوظيف والفرص الاقتصادية في الريف والتصدي للتفاوتات الموجودة بين الجزر السياحية وغيرها والمساهمة في إعادة التوازن لصالح النمو الاقتصادي العادل والشامل.

5- اضطلع برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي بدور أساسي في تراجع الفقر، وقد اعترفت السلطات وشركاء البرنامج بالأمر، وقد ظهر ذلك من خلال عمليات شفافة في اتخاذ القرار بفضل التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية، وإنشاء مؤسسات محلية من شأنها أن تصبح مقدّمة خدمات معزّزة بذلك التنمية الريفية، واستثمارات لقرض الصندوق تؤدي إلى الحد من الفقر الريفي على المدى الطويل، إلخ. وهكذا ساهم برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي في إرساء آلية تشاركية وتصاعدية على مستويات عدة، الأمر الذي أثبت ملاءمته، من رابطات تنمية المجتمعات المحلية على المستوى المحلي إلى اللجان الإقليمية للشركاء على المستوى الإقليمي/بين الجزر والمجلس الوطني للحد من الفقر ووحدة تنسيق البرنامج على المستوى الوطني. وينبغي أن تكون هذه الآلية من ضمن التدخلات القطاعية (وزارات، ومنظمات غير حكومية، وجهات فاعلة اقتصادية، وغيرها) لتشجيع تدخلات القطاعين العام والخاص الهادفة وبكلفة أقل.

ثانيا – وصف البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

6- تشمل منطقة البرنامج الجديد الجزر السبع المسكونة التي يغطيها برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي وهي برافا وفوغو ومايو وسانتو أنتاو وساو نيكولاو وسانتياغو وساو فتشينتي.

7- أما المجموعة المستهدفة فتتكوّن من فقراء الريف في منطقة البرنامج الأعضاء في مجالس المجتمعات المحلية. وعلى مستوى رابطات تنمية المجتمعات المحلية، ستستفيد من البرنامج 020 41 أسرة أي نحو 000 205 شخص. ويتم اختيار المستفيدين ضمن رابطات تنمية المجتمعات المحلية على أساس معايير موضوعة مسبقًا مرتبطة بالمجموعة المستهدفة: النساء اللواتي يرأسن أسرة، والشباب الذين لا يستطيعون

الاستفادة من الفرص التي يتيحها سوق العمل ولا خلق فرص عمل بسبب نقص في التدريب، والأفراد أو الأسر التي اختيرت وفق معايير الفقر التي حددتها المجتمعات المحلية نفسها (عدم الحصول على الأراضي أو صعوبة الحصول عليها وغير ذلك).

باء – الهدف الإنمائي للبرنامج

8- يكمن الهدف العام من برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية في المساهمة في تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف الفقراء في خلال ست سنوات. وحتى يحين تاريخ إنجاز البرنامج، سيترجم هذا التحسّن تراجعًا في انتشار سوء التغذية المزمن لدى الأطفال وارتفاعًا في مؤشّر زيادة الأصول أو حتى تراجعًا في مؤشّر الفقر (لا سيما للأسر التي ترأسها نساء) في منطقة البرنامج.

9- وباعتماد نهج تنموي تبادر به المجتمعات المحلية يقوم هدف البرنامج المحدّد على المساهمة في زيادة دخول سكان الريف من خلال تشجيع خلق فرص اقتصادية مستدامة وشاملة في الريف. والهدف هو تشجيع التوظيف على المدى الطويل للفقراء (ولا سيما النساء والشباب):

- عبر دعم خيار المستفيدين لمشاريع صغيرة لصالح أنشطة مستمرّة مدرّة للدخل (ضمن سياق التطوّر الذي رصد في المرحلة الثالثة من برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي)؛
- عبر التأكد من أن الأنشطة الاقتصادية في مجال الزراعة (وتربية الحيوانات) التي نفّذها المستفيدون تساهم في أمنهم الغذائي، ولا سيما من خلال الحد من تبعيّتهم للواردات الغذائية؛
- عبر ضمان أن إيرادات هذه الأنشطة الاقتصادية تعزّز تحسين ظروف المستفيدين المعيشية (على مستوى الغذاء وكذلك على مستوى الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية).

10- سيتحقّق هذا الهدف من خلال تعزيز إرساء البرنامج وقدرات إدارة الأدوات المؤسسية (رابطات تنمية المجتمعات المحلية واللجان الإقليمية للشركاء) لضمان استمرارها وتعزيز مستدام لخلق الفرص الاقتصادية الشاملة المذكورة سابقًا.

جيم – المكونات/النتائج

11- يتألّف برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية من ثلاثة مكوّنات:

- المكوّن الأول: صناديق تمويل للبرامج الإقليمية للتخفيف من وطأة الفقر. يهدف هذا المكوّن إلى دعم إنشاء مشاريع صغيرة يطلبها سكان الريف. وتتواءم طبيعة هذه المبادرات (وهي في أكثريتها ذات طابع اقتصادي) والبرامج الإقليمية للتخفيف من وطأة الفقر التي ستضعها اللجان الإقليمية للشركاء إذ أن البرامج الإقليمية ستُموِّل الصناديق. وبالتالي سيساهم هذا المكوّن في (1) إعداد البرامج الإقليمية للتخفيف من وطأة الفقر. (2) اختيار المشاريع الصغيرة وتمويلها. (3) إنشاء صندوق إعادة استثمار مجتمعي يهدف إلى تحسين جدارة المستفيدين الائتمانية وبالتالي تشجيع مؤسسات التمويل الصغري وغيرها من المؤسسات على تقديم قروض إضافية لهم.

- المكوّن الثاني: التدريب والتحريك وإقامة الشبكات. يهدف هذا المكوّن إلى تعزيز واستمرار البنى المؤسسية (رابطات تنمية المجتمعات المحلية واللجان الإقليمية للشركاء) التي وضعتها برامج تخفيف وطأة الفقر الريفي بما أنها أدوات تشكّل إطاراً للمشاريع الصغيرة ودعماً لها. ويساهم هذا المكوّن أيضاً في وضع ستة محاور مكمّلة: (1) التحريك وتعزيز شبكات ميسّري العمليات التشاركية ضمن رابطات تنمية المجتمعات المحلية. (2) التدريب واكتساب المهارات. (3) تشكيل شراكات متعددة المستويات. (4) إقامة شبكة تصاعدية لرابطات تنمية المجتمعات المحلية واللجان الإقليمية للشركاء. (5) إدارة المعرفة التشاركية. (6) التواصل.
- المكوّن الثالث: التنسيق والإدارة. يهدف هذا المكوّن إلى دعم وحدة الإدارة والتنسيق لبرنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية في الوظائف التالية: (1) تنسيق المكونين الأول والثاني. (2) تنسيق إشكالية التمايز بين الجنسين. (3) الإشراف والرصد والتقييم لعمل رابطات تنمية المجتمعات المحلية واللجان الإقليمية للشركاء. (4) التنظيم الإداري واللوجيستي والمالي. (5) الربط والوضوح بين اللجان الإقليمية للشركاء والبرنامج والحكومة والشركاء المحتملين على الصعيد القطري.

ثالثا – تنفيذ البرنامج

ألف – النهج

12- يرتكز النهج المقترح للبرنامج الجديد على مبادئ التنمية التي يقودها المجتمع المحلي التي أكّد عليها برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي وعزّزها كما عزّز الشراكة وشمولية النهج القطاعية، وبشكل أعم من خلال تقديم مبدأ المسؤولية المشتركة في تخفيف وطأة الفقر.

باء – الإطار التنظيمي

13- يستفيد برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية من عدّة أدوات مؤسسية ورثها عن برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي. وسيكون البرنامج تحت وصاية وزارة الشباب والتوظيف وتنمية الموارد البشرية. ويكلّف المجلس الوطني لتخفيف وطأة الفقر توجيه البرنامج، وهو بنية تضطلع بمسؤوليات تنسيق في عدّة قطاعات ودعم ومساعدة في اتخاذ القرار بشأن السياسات بالنسبة لاستراتيجية النمو والحد من الفقر. سيتم التنفيذ مع نوعين من الشركاء: (1) بنى محلية أنشأتها برامج تخفيف وطأة الفقر الريفي (رابطات تنمية المجتمعات المحلية واللجان الإقليمية للشركاء ممثّلة المستفيدين) والتي ستعزّز ضمن إطار برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية. (2) الشركاء في اللجان الإقليمية للشركاء (بنى عامّة مثل وكالة تنمية الريادة في مجال الأعمال والابتكار أو وكالة ترويج الاستثمارات كابو فيردي انفيستيمنتوس، ومنظمات غير حكومية وشركات وغيرها) الذين سيوفرون المساعدة التقنية وسيسمحون للجان الإقليمية للشركاء أن تطوّر مهاراتها في مجال تقديم الخدمات.

جيم – التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم وإدارة المعرفة

14- لينطلق البرنامج فعلياً في يناير/كانون الثاني 2013 اتفقت الحكومة والصندوق على تكاليف استهلالية توضع ضمن فئة تكاليف التشغيل.

15- تكون دورة تخطيط تنفيذ البرنامج سنوية، على أساس السنة المالية (وهي أيضًا تقويمية). وستكون خطط العمل والميزانية السنوية لكل اللجان الإقليمية للشركاء ولوحدة تنسيق البرنامج هي أدوات التخطيط التي تُعتمد قبل بدء السنة المالية. تُعرض خطة العمل والميزانية السنوية لوحدة تنسيق البرنامج للسنة المستهدفة على الصندوق للحصول على إشعار بعدم اعتراض الصندوق عليها وذلك قبل 31 ديسمبر/كانون الأول من السنة التي تسبق سنة التنفيذ كحدّ أقصى. وبالتالي يتم التخطيط على مرحلتين ويبدأ بين شهري يونيو/حزيران وأغسطس/آب عندما تطلب اللجان الإقليمية للشركاء خطط العمل من رابطات تنمية المجتمعات المحلية لإعداد خطط العمل والميزانية السنوية لكل لجنة. تعدّ رابطات تنمية المجتمعات المحلية خطط العمل السنوية الخاصة بها بعد اختيار الجمعيات المحلية للمشروعات الصغرى والأشخاص الذين سينفّذون هذه الخطط. وعقب ذلك وقبل أن توافق عليها الجمعية العامة (بتاريخ 15 اكتوبر/تشرين الأول من السنة التي تسبق سنة التنفيذ كحد أقصى)، ترسل كل لجنة مسوّدة عن خطّة العمل والميزانية السنوية إلى وحدة تنسيق البرنامج للتأكد من مواءمته. ترتكز خطّة العمل والميزانية السنوية التي تقدّمها وحدة تنسيق البرنامج إلى المجلس الوطني للتخفيف من وطأة الفقر للتثبت، قبل إرسالها إلى الصندوق للحصول على إشعار بعدم الاعتراض، على خطّة العمل والميزانية السنوية لكل لجنة من اللجان الإقليمية للشركاء (والتي تركّز بدورها على توزيع الموارد وفق محاور التدخّل ونوعية المشاريع المقترحة وأهليتها).

16- يتم الرصد والتقييم وفق نهج الصندوق الذي يعتبر عملية الرصد والتقييم أداة توجيهية تستخدمها المشاريع (وحدة تنسيق البرنامج والمستفيدون) وأداة تواصل بينها وبين الجهات المانحة (الحكومة والصندوق وغيرهما من المانحين). ويكون الرصد والتقييم نتيجة آلية متماسكة ومشتركة لتجميع المعلومات حول البرنامج واستغلالها لضمان توجيه رشيد قائم على عناصر موضوعية. وهو يشمل نظام إدارة النتائج والأثر الذي يعرّف بأنه مجموعة عناصر لتقييم أداء المشاريع التي تتعدّى مسوحات النظام كما يفهم من ذلك عادة. ويشمل كذلك مستويات النتائج كلّها وينبغي أن يدمج استخدامه البيانات من المستويات كلها مجتمعة غير منفصلة.

17- وسيضع البرنامج كذلك نظام إدارة تشاركي للمعرفة يقوم بعدّة مهام: التحسين المستمرّ لإدارة رابطات تنمية المجتمعات المحلية واللجان الإقليمية للشركاء وعملها الديمقراطي والتشاركي، والتواصل الداخلي والخارجي، وتغذية نظام الرصد والتقييم.

دال – الإدارة المالية والتوريد والتسيير

18- ينبغي أن يتّبع النظام المحاسبي الذي تستخدمه وحدة تنسيق البرنامج واللجان الإقليمية للشركاء معايير المحاسبة الدولية. وتعدّ وحدة تنسيق البرنامج البيانات المالية لكل سنة مالية مفصّلةً عمليات البرنامج وموارده ونفقاته، وتقدّم البيانات المالية السنوية في الأشهر الأربعة التي تلي إقفال الحسابات. تستخدم وحدة تنسيق البرنامج نظام مراقبة مالي داخلي يقوم على ما يلي:

- إعداد طلبات سحب الأموال مرة شهرياً ومتابعة الحسابات المصرفية لمراقبة الدفعات المالية،
- رصد الميزانية من خلال رصد العقود وعقود التوريد ومقارنة الأنشطة والتكاليف بحسب الأنشطة الواردة في خطّة العمل والميزانية السنوية والمنجزة وتحديث لوحة المتابعة عن وضع النفقات واستخدام موارد البرنامج.

19- يفتح حساب خاص بالدولار الأمريكي باسم المقترض لدى مصرف تجاري يرتضيه الصندوق. تحوّل الأموال إلى حساب العمليات بالإسكودو عملة الرأس الأخضر لإنجاز الأنشطة. تتم السحوبات من حساب قرض الصندوق عند طلب المقترض وتودع في الحساب المعيّن. ينبغي أن تغطّي المخصصات في الحساب المعيّن نفقات الأشهر الستة الأولى تقريباً، وتبلغ قيمة السلفة أو الإيداع الأولي 2 مليون دولار أمريكي. وتبلغ القيمة الدنيا لطلبات إعادة تغذية الحساب المعيّن 20 في المائة. وكذلك يفتح حساب آخر بالإسكودو، يُسمّى حساب البرنامج، لتلقّي مساهمة الدولة بما في ذلك الرسوم والضرائب. وبعد فتح هذا الحساب يودع المقترض فيه أول إيداع لأموال نظيرة بقيمة 80 مليون إسكودو (أي نحو 1 مليون دولار أمريكي) لتغطية السنة الأولى من تنفيذ البرنامج. ويجدّد المقترض كل سنة هذا الحساب مسبقاً من الأموال المرصودة وفق خطّة العمل والميزانية السنوية. وبالإضافة إلى ذلك، سيضع الصندوق بمتناول البرنامج مبلغاً قد يصل إلى 000 200 دولار أمريكي لتغطية تكاليف إطلاق البرنامج المذكورة في القسم ثالثا. جيم ما أن تدخل اتفاقية التمويل حيّز التنفيذ.

20- يتم التوريد المتعلّق بالمشاريع ضمن إطار البرنامج المقترح وفق الإجراءات الوطنية على أن تتوافق مع المبادئ التوجيهية للتعاقد في الصندوق. ويكلّف أحد أعضاء الفريق الإداري والمالي في وحدة تنسيق البرنامج بالتأكد من أن عمليات الشراء تتم وفقاً للمبادئ التوجيهية الموضوعة. وينبغي أن تذكر كل خطة توريد الطريقة المتّبعة لكل عقد والحدود والأفضليات المعتمدة.

21- يولي البرنامج أهمية كبيرة لشفافية المعلومات والمشاركة والتشاور وكذلك للرصد والمراقبة وذلك لتشجيع حسن التسيير. وتحظى مشاركة المستفيدين والمجتمعات المحلية في عملية التخطيط ورصد نتائج البرنامج – من النتائج على الأرض حتى المستويات الأعلى – بأهمية كبرى.

هاء – الإشراف

22- يشرف الصندوق على البرنامج مباشرة وبالاشتراك مع الحكومة. ويتم ذلك من خلال بعثتي إشراف سنويتين لمتابعة أداء البرنامج وأثره على الأرض ولا سيّما على المجموعة المستهدفة. يمكن تعديل عدد البعثات وتتابعها وفق تطوّر أداء البرنامج. يقدّم الدعم الاستشاري وفق الاحتياجات التي تحددها بعثات الرصد والإشراف. وتنظّم سنوياً مراجعة لحسابات البرنامج بما يتوافق مع مبادئ الصندوق بشأن المراجعات. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يكون نظام الرصد والتقييم القائم فعالاً.

رابعا – تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

ألف – تكاليف البرنامج

23- تقدّر نفقات الاستثمار والتشغيل الإجمالية، بما في ذلك الطوارئ المادية بنحو 25.6 مليون دولار أمريكي، ويمتد تنفيذ البرنامج على مدى ست سنوات. وتتوزّع التكاليف كما يلي: المكوّن المتعلّق بصندوق تمويل البرامج الإقليمية للتخفيف من وطأة الفقر، 69 في المائة من التكاليف الأساسية، والمكوّن المتعلّق بالتدريب والتنظيم والتواصل، 20 في المائة من التكاليف الأساسية، والتنسيق وإدارة البرنامج، 11 في المائة من التكاليف الأساسية.

باء – تمويل البرنامج

24- تقدّر قيمة قرض الصندوق بنحو 11 مليون دولار أمريكي، وتشمل أموالا بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2010–2012 ومخصصات الفترة 2013–2015 حسب الاقتضاء، أي 43 في المائة من الكلفة الإجمالية. وتقدّر قيمة التمويل المشترك بصورة قرض من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي بنحو 9.5 مليون دولار أمريكي أي 37 في المائة من الكلفة الإجمالية. أما التمويل النظير الذي ستقدّمه الحكومة فيساوي 320 مليون إسكودو، أي نحو 4 ملايين دولار أمريكي (16 في المائة من الكلفة الإجمالية) منه 2.1 مليون دولار أمريكي رسوم جمركية وضرائب. أما مساهمة المستفيدين فتبلغ 1 مليون دولار أمريكي تقريبًا، أي 4 في المائة من الكلفة الإجمالية.

25- ملخّص تكاليف البرنامج (بالدولار الأمريكي):

(دولار أمريكي)

	حساب الأمانة											
	الحكومة		الصندوق		الإسباني		المستفيدون		المبلغ الإجمالي		عملات أجنبية	عملة محلية (بعد الضرائب)	رسوم وضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
1. البرنامج الإقليمي للتخفيف من وطأة الفقر	2 324 307.2	13.3	7 325 041.3	41.9	6 825 493.8	39.0	1 005 092.4	5.7	17 479 934.7	68.3	1 175 467.9	15 202 879.9	1 101 586.8
2. التنظيم والتدريب والتواصل وإقامة الشبكات	1 039 930.0	19.7	2 172 381.4	41.1	2 073 614.0	39.2	–	–	5 285 925.4	20.7	913 366.9	3 475 162.4	897 396.1
3. التنسيق وإدارة البرنامج	718 329.3	25.4	1 503 106.5	53.2	604 798.9	21.4	–	–	2 826 234.7	11.0	45 493.2	2 693 004.8	87 736.8
كلفة البرنامج الإجمالية	4 082 566.5	16.0	11 000 529.1	43.0	9 503 906.7	37.1	1 005 092.4	3.9	25 592 094.7	100.0	2 134 327.9	21 371 047.1	2 086 719.7

جيم – تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

26- يتضمّن البرنامج فوائد مباشرة مرتقبة لفقراء الريف البالغ عددهم 000 205 شخص في المجتمعات المحلية ضمن منطقة البرنامج وهي تحسين الأمن الغذائي وتحسين تغذية الأسر ولا سيّما من خلال نشر نظام ري دقيق وممارسات تتعلّق بالإدارة المستدامة للتربة وإدخال سلالات محسّنة من الماعز والخنازير في قطاع

تربية الحيوانات وتخفيض التكاليف المرتبطة بالإنتاج الزراعي من خلال إدارة أكثر فاعلية لليد العاملة وإدخال الإدارة المستدامة للتربة والموارد المائية المحدودة وزيادة فرص العمل في الريف ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب وتنمية الريادة في مجال الأعمال المحلية من خلال إقامة شبكة من الشركات المتوسطة والصغيرة والصغرى وأيضًا بين الجزر. أما فوائد البرنامج غير المباشرة فهي متعدّدة وتشمل التدريب المهني الذي يزيد من إمكانية التوظيف (إن كان من خلال إنشاء الأعمال الخاصة أو فرص الحصول على وظيفة ثابتة) وبلوغ ظروف معيشية لائقة (مياه شرب وصرف صحي ومسكن) ولهذا أثر كبير على كرامة الإنسان وتقديره لذاته، وتحسين القدرات الإدارية لنحو 508 رابطة تنمية للمجتمعات المحلية و9 لجان إقليمية للشركاء، الأمر الذي سيساهم في حشد استثمارات أكبر لصالح المجتمعات المحلية مقرونة بفوائد اقتصادية ملموسة وغير ذلك.

27- يمتدّ التحليل الاقتصادي على مدى 20 عامًا ليأخذ بالحسبان كل تكاليف البرنامج وفوائده بعد بدئه. ويرتكز التحليل على فرضيات محافظة ولاسيّما بالنسبة إلى توزّع الفوائد على مراحل البرنامج ومعدّل نجاح المشاريع الصغيرة. وقد احتسبت الأرباح الصافية الإضافية لكل دولار أمريكي مستثمر بناء على نماذج توضيحية للفرضيات المعقولة والواقعية للاستثمارات في المشاريع الصغيرة. وبشكل أدقّ، يظهر التحليل ربحًا إضافيًا صافيًا قدره 0.45 دولار لكل دولار أمريكي مستثمر في المشاريع الصغيرة. وتظهر نتائج التحليل الاقتصادي قدرة البرنامج على توليد معدل عائد داخلي اقتصادي يبلغ 16 في المائة، أما صافي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية التي ولّدها المشروع بتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال تبلغ 10 في المائة فتقدّر بنحو 4.5 مليون دولار أمريكي. استخدم معدّل نجاح قدره 80 في المائة للمشاريع الصغيرة في تصوّر تحليل محافظ. أما قيم التوازن فقد اشتقت لتقييم متانة معدل العائد الداخلي الاقتصادي في وجه تغيرات التكاليف والأرباح. وتظهر النتائج التي أكّدها تحليل الحساسية أن معدل العائد الداخلي الاقتصادي وصافي القيمة الحالية يبقيان إيجابيان حتى عند حدوث تغيير جذري في التكاليف (زيادة 40 في المائة) أو في الأرباح (تراجع 29 في المائة) وهو أمر احتمال حدوثه ضئيل على أساس تحليل المخاطر. أجري أيضًا تحليل للحساسية لاختبار تغيّر العائد الداخلي الاقتصادي وصافي القيمة الحالية وفق فرضيات محددة لانخفاض الأرباح أو تأخّرها وزيادة التكاليف أو الأرباح. وتؤكّد النتائج متانة البرنامج لأن الربحية بحسب معدل العائد الداخلي الاقتصادي وصافي القيمة الحالية لا تتغيّر بشكل كبير بالنسبة للفرضيات الموضوعة وتبقى إيجابية في الإجمال.

دال – الاستدامة

28- يعدّ احتمال استدامة المشاريع الصغرى التي يدعمها البرنامج أحد معايير اختيار رابطات تنمية المجتمعات المحلية واللجان الإقليمية للشركاء لهذه المشاريع. أما الجدوى المالية لرابطات تنمية المجتمعات المحلية واللجان الإقليمية للشركاء فتتمثّل في قدرتها على تحقيق الاستدامة الذاتية المالية من خلال الخدمات التي تقدّمها. وتتيح الشروط والأحكام المالية للمشاريع الصغرى (وإدارتها من خلال صندوق إعادة الاستثمار المحلي) المجال أمام رابطات تنمية المجتمعات المحلية لتكوّن شيئًا فشيئًا مخزونًا لتمويل مشاريع صغرى جديدة. أما اللجان الإقليمية للشركاء فمهمتها أن تصبح مقدّمة خدمات لشركائها (المانحون الآخرون والمنظمات غير الحكومية والشركات، وغيرها).

هاء – تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

29- يتضمّن تنفيذ البرنامج مخاطر أبرزها: غياب قدرة توجيه المجلس الوطني لتخفيف وطأة الفقر أو ضعفها بسبب عدم التنسيق بين المؤسسات المعنية ضمن إطار برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي وصعوبة وضع نظام رصد وتقييم بوسعه تقييم آثار البرنامج كمًّا ونوعًا، وضعف قدرة البرنامج على وضع أدوات تساهم في استدامة الأنشطة المروّج لها (الأنشطة المدرّة للدخل أو تمويل اللجان الإقليمية للشركاء). وضعت إجراءات تخفيف أثر لمواجهة هذه المخاطر أبرزها تخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني لتخفيف وطأة الفقر (من 20 إلى 13) الذين يجتمعون مرّتين سنوياً (للمصادقة على خطّة العمل والميزانية السنوية ونسختها المعدّلة). وإقامة شراكة مع المعهد الوطني للإحصاء ومديرية التخطيط لجمع بيانات كمّية موثوق بها دورياً (تشكّل تقارير المتابعة وكتيّبات الممارسات الحسنة للجان الإقليمية للشركاء مصادر بيانات كمية ونوعية). وتعزيز السياق المؤاتي لتشجيع الأنشطة المدرّة للدخل من خلال دعم الحكومة القويّ والشراكات مع مراكز تدريب ووكالة تنمية الريادة في مجال الأعمال والابتكار وإقامة علاقات مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل مما يساهم في تعزيز القدرات التقنية للمستفيدين (للأنشطة المدرّة للدخل) وللجان الإقليمية للشركاء التي تؤمن الدعم التقني للأنشطة المدرّة للدخل.

خامسا – الاعتبارات المؤسسية

ألف – الامتثال لسياسات الصندوق

30- تتسّق توجّهات البرنامج مع مهمة الصندوق وإطاره الاستراتيجي. وبالفعل فإنها تتصل اتصالاً مباشراً بمهمة الصندوق الرامية إلى العمل من أجل تمكين السكان الريفيين الفقراء من النهوض بأمنهم الغذائي وتغذيتهم وزيادة دخلهم وتعزيز قدرتهم على الصمود. وتتيح الأنشطة ودور النساء والشباب البارز ضمن إطار الأنشطة التي يدعمها البرنامج إمكانية اعتماد استراتيجية لصالح النساء والشباب . وبالفعل يهدف البرنامج إلى تيسير وصولهم إلى الأصول وإلى تعزيز مجموعاتهم في ما يتعلّق بإدارة الأنشطة الاقتصادية وتخفيف أعباء العمل (لاسيما بالنسبة للنساء) وتحسين رفاههم.

31- ستساهم الترتيبات التي أجريت ضمن إطار المشاريع الصغيرة (لا سيما ضمن إطار المكوّن الأول) في إعادة تأهيل الموارد الطبيعية في منطقة البرنامج واسترجاعها وتحسين مرونتها. وستعمل الأقسام الإقليمية لوزارة التنمية الريفية والمعهد الوطني للموارد المائية على أن تجري رابطات تنمية المجتمعات المحلية دراسات أثر بيئي بسيطة للترتيبات الأكبر. وبالإضافة إلى ذلك، ستطبّق معايير الصندوق بالنسبة لاستخدام المدخلات الزراعية. ولذلك سيكون أثر البرنامج العام إيجابياً إن كان بالنسبة للإنجازات المادية والممارسات الزراعية أو بالنسبة لإدراك أهمية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وأخذها بالحسبان ضمن استراتيجيات كل الأطراف المعنيين بالبرنامج. ومن المقترح أن يصنّف البرنامج لذلك ضمن الفئة "باء".

باء – المواءمة والتنسيق

32- تعتبر الحكومة البرنامج الجديد كما سلفه (برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي) أحد الأدوات الأساسية المتوسطة/الطويلة الأجل من وثيقة استراتيجية النمو والحد من الفقر ولتنفيذ برنامجها الوطني لتخفيف وطأة الفقر. وبالتالي يتواءم البرنامج الجديد تماماً مع الاستراتيجيات الوطنية التي حدّدتها وزارة الشباب والتوظيف وإدارة الموارد البشرية من جهة واستراتيجيات التنمية الريفية من جهة أخرى وذلك لدعم الفرص الاقتصادية المستدامة في الريف. ووفق هذه الاستراتيجيات الوطنية سيحرص البرنامج على دعم القطاع الزراعي بشكل خاص.

33- وسينشئ البرنامج علاقات وثيقة مع البرامج والمشاريع القائمة التي أنشأها شركاء آخرون في التنمية في المناطق الريفية ولا سيما مبادرات التعاونيات الإسبانية وتعاونيات لكسمبرغ والمؤسسة الأمريكية لتنمية أفريقيا ومؤسسة تحدي الألفية بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة).

جيم – الابتكارات وتوسيع النطاق

34- تعتبر الشراكات بين وكالة تنمية الريادة في مجال الأعمال والابتكار واللجان الإقليمية للشركاء من جهة وكابو فيردي انفيستيمنتوس من جهة أخرى من أبرز سمات البرنامج المبتكرة. وبالفعل لن تتيح هذه الروابط (والمساعدة التقنية التي تؤمّنها هذه الوكالات) تعزيز قدرات المستفيدين في مجال الإدارة وريادة الأعمال الحرّة والعلاقة مع القطاع الخاص فحسب وإنما ستساهم أيضاً في بروز اللجان الإقليمية للشركاء وتحسين سمعتها وتنمية قدراتها في مجال تقديم الخدمات.

35- سيدعم البرنامج السياحة البيئية من بين المشاريع الصغيرة المحتملة. وبالفعل تعدّ السياحة الريفية قطاعاً محرّكاً واعداً لتصريف المنتجات المحلية. ويقدّم هذا القطاع أيضاً فرصاً لتحسين نوعية الخدمات والبنى التحتية ولا سيما في مجال دمج البعد البيئي واستخدام الثقافة والمواد الأولية المحلية وإدارة أفضل وتطوير أماكن المعيشة. ولتيسير تطوير هذه الابتكارات سيوضع بعضها ضمن الحقل التنظيمي لرابطات تنمية المجتمعات المحلية، سيتيح ذلك تأمين اكتساب أفضل للمهارات والقدرات على تشكيل شراكات ولا سيما في ما يتعلّق بتحسين إدارة المعرفة على مستوى رابطات تنمية المجتمعات المحلية، وبنيتها الداخلية ولا سيما ما يتعلّق بالمسؤوليات وأدوار الأعضاء وعلاقات المسؤولية المشتركة، والمعاملة بالمثل مع المستفيدين، والتنظيم ومشاركة المرأة، وإدارة احتياجات التدريب وعروض التدريب، والشراكات المحلية والتضامن بين المنتجين والمستهلكين الحضريين/السيّاح (علاقة مع السياحة المسؤولة) أو بين المنتجين والشركات.

36- سيعتمد البرنامج فضلى الممارسات المجرّبة والتي أثمرت نتائج جيّدة، بالإضافة إلى الابتكارات التي يستفيد منها الفقراء وذلك لتشجيع نقلها وتكرارها على نطاق أوسع. وهكذا، سيتبنّى البرنامج نهجاً تدريجياً، مكرّراً تدريجياً وإنما على نطاق أوسع الأساليب والعمليات والاستثمارات والتقنيات التي كلّلها النجاح عند وجود الطلب وملاءمة الظروف.

دال – الانخراط في السياسات

37- نظرًا لأهمية وجود بيئة أعمال مؤاتية، سيعمل البرنامج على تحسين الإطار التوجيهي والتنظيمي المتعلّق بتنمية الريادة في مجال الأعمال الحرة والاستثمارات في المناطق الريفية. ومن بين هذه التدخلات، على المستويين المحلي والوطني، التقييم وتيسير العمل المنسّق بين القطاعين العام والخاص من خلال التمويل المشترك لمنتديات النقاش وتعزيز قدرات رابطات تنمية المجتمعات المحلية واللجان الإقليمية للشركاء لتكون أهلاً للتفاوض حول مصالح المستفيدين والدفاع عنها.

سادسا – الوثائق القانونية والسند القانوني

38- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية الرأس الأخضر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

39- وجمهورية الرأس الأخضر مخوّلة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي عبر الصندوق بصفته وصيا على حساب الأمانة .

40- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا – التوصية

41- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الرأس الأخضر قرضًا بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته أربعة ملايين ومائتي ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 200 4 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يُقدم حساب الأمانة الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، الذي يديره الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كوصي، إلى جمهورية الرأس الأخضر قرضا بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته سبعة ملايين ومائة ألف يورو (000 100 7 يورو) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié:

"Programme de promotion des opportunités socio-économiques rurales (POSER"(

)Négociations conclues le 3 août 2012(

Numéro du prêt:_____

Numéro du prêt du Fonds fiduciaire:_____

Nom du programme: Programme de promotion des opportunités socio-économiques rurales ("le Programme"(

La République du Cap-Vert ("l'Emprunteur"(

et

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds" ou "le FIDA"(

et

Le Fonds fiduciaire du mécanisme de cofinancement espagnol pour la sécurité alimentaire ("le Fonds fiduciaire"(

)désignés individuellement par "la Partie" et collectivement par "les Parties"(

conviennent par les présentes de ce qui suit:

Préambule

ATTENDU QUE le Fonds a accepté d'accorder un prêt à l'Emprunteur pour contribuer au financement du Programme, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

ATTENDU QUE le Conseil d'administration du Fonds, à sa centième session, a approuvé l'établissement d'un Fonds fiduciaire du mécanisme de cofinancement espagnol pour la sécurité alimentaire et a approuvé dans le même temps que le Fonds fiduciaire, par l'intermédiaire du FIDA agissant, en qualité de gestionnaire du Fonds fiduciaire, (ci-après dénommé "le Gestionnaire"), conclue un accord d'emprunt entre le Fonds fiduciaire et le Royaume d'Espagne;

ATTENDU QUE le Royaume d'Espagne et le Fonds, en sa qualité de Gestionnaire, ont signé un accord d'emprunt le 28 décembre 2010;

ATTENDU QU'il résulte, notamment, de ce qui précède que le Fonds fiduciaire a accepté d'accorder un prêt du Fonds fiduciaire à l'Emprunteur pour contribuer au financement du Programme, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent Accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Programme et les dispositions relatives à l'exécution (Annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (Annexe 2) et les clauses particulières (Annexe 3.(

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009 et leurs éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent Accord. Aux fins du présent Accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur un prêt et le Fonds fiduciaire un prêt du Fonds fiduciaire (l'ensemble constituant "le financement"), que l'Emprunteur utilise aux fins de l'exécution du Programme, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent Accord.

Section B

1. a) Le montant du prêt du Fonds est de quatre millions deux cent dix mille droits de tirage spéciaux (4 210 000 DTS.(

   b) Le montant du prêt du Fonds fiduciaire est de sept millions et cent mille euros (7 100 000 EUR.(

2. Le prêt du Fonds est accordé à des conditions particulièrement favorables, soit une commission de service de 0,75% l'an.

3. Le prêt du Fonds fiduciaire est accordé à des conditions particulièrement favorables, soit une commission de service de 0,75% l'an.

4. a) La monnaie de paiement au titre du service du prêt du Fonds est le dollar des États-Unis (USD.(

   b) La monnaie de paiement au titre du service du prêt du Fonds fiduciaire est l'Euro.

5. L'exercice financier débute le 1er janvier et prend fin le 31 décembre.

6. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du prêt du Fonds sont exigibles le 15 mai et le 15 novembre.

7. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du prêt du Fonds fiduciaire sont exigibles le 15 mai et le 15 novembre.

8. Dès l'entrée en vigueur de l'accord de financement l'Emprunteur ouvrira au nom du Programme un Compte désigné en USD auprès de la banque centrale acceptable pour le FIDA.

9. L'Emprunteur ouvrira en outre un Compte d'opération en Escudos du Cap-Vert (ECV) pour la réalisation des activités du Programme.

10. L'Emprunteur fournit des fonds de contrepartie aux fins du Programme pour un montant d'environ 4 millions de USD, représentant l'ensemble des droits, impôts et taxes sur les biens et services grevant le Programme, qui seront pris en charge par l'Emprunteur au moyen, notamment, d'exonérations des droits de douane et taxes.

Section C

1. L'Agent principal du programme est le Ministère de la jeunesse, de l'emploi et du développement des ressources humaines.

2. La date d'achèvement du Programme est fixée au sixième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent Accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration des prêts et la supervision du Programme.

Section E

1. Les éléments suivants constituent des conditions additionnelles, préalables aux retraits:

a) Ouverture du Compte désigné; et

b) Approbation du Manuel d'exécution du programme.

2. Le présent Accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur.

3. Toutes les communications ayant trait au présent Accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur:

]Titre du Représentant Autorisé[
]Adresse[
]Adresse[
]Adresse[

Pour le FIDA:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italie

Pour le Fonds fiduciaire du mécanisme de cofinancement espagnol pour la sécurité alimentaire:

Président du Fonds international
de développement agricole
En sa qualité de Gestionnaire du Fonds fiduciaire
du mécanisme de cofinancement espagnol pour
la sécurité alimentaire
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italie

Le présent Accord, en date du _____, a été établi en langue française en six (6) exemplaires originaux, trois (3) pour le Fonds et trois (3) pour l'Emprunteur.

REPUBLIQUE DU CAP-VERT

]Nom du Représentant autorisé[
]Titre du Représentant autorisé[

FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

Kanayo F. Nwanze
Président

FONDS FIDUCIAIRE DU MECANISME DE COFINANCEMENT ESPAGNOL POUR LA SECURITE ALIMENTAIRE

Kanayo F. Nwanze
Président du Fonds international
de développement agricole
En sa qualité de Gestionnaire du Fonds fiduciaire
du mécanisme de cofinancement espagnol pour
la sécurité alimentaire

Annexe 1

Description du Programme et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Programme

1. *Zone du Programme*. Le Programme interviendra dans les sept îles habitées disposant de zones rurales couvertes par le Programme de lutte contre la pauvreté en milieu rural (PLPR): Brava, Fogo, Maio, Santo Antão, São Nicolau, Santiago et São Vicente.

2. *Population cible.* La population cible sera constituée des ruraux pauvres de la zone d'intervention du Programme et qui sont membres des Assemblées communautaires de développement (ACD). Au niveau des ACD, il s'agit de 41 020 ménages totalisant près de 205 000 bénéficiaires.

3. *Finalité.* L'objectif général du Programme est d'améliorer les conditions de vie des populations rurales. Son objectif spécifique est d'accroître les revenus des populations rurales en promouvant la création d'opportunités économiques inclusives et durables dans les zones rurales, et en particulier de favoriser l'emploi à long terme pour les ruraux pauvres chez les femmes et les jeunes.

4. *Composantes*. Les objectifs du Programme sont structurés autour des trois composantes suivantes:

Composante 1: Fonds de financement des Programmes régionaux de lutte contre la pauvreté (PRLP(

L'objectif de la composante est de soutenir la mise en place de microprojets sollicités par les populations rurales. La nature de ces initiatives, essentiellement économiques, sera alignée aux PRLP que les Commissions régionales de partenaires (CRP) élaboreront dans la mesure où les premiers seront financés par les programmes régionaux.

La composante sera articulée autour de trois volets:

Volet 1.1: L'élaboration des PRLP

Les PRLP sont l'instrument principal pour atteindre les objectifs du Programme. Ils sont conçus et mis en œuvre dans chaque région suivant un processus interactif entre les ACD qui établissent leur propre Programme local de lutte contre la pauvreté (PLLP) et les CRP au niveau régional avec l'ensemble des partenaires. Ils sont établis pour une période de trois (3) ans, donnant lieu à deux phases: une 1ère phase 2013-2015, axée sur l'intégration des acteurs dans l'approche et une 2ème phase 2016-2018, axée sur la pérennisation de l'approche. Afin de garantir la qualité des PRLP, le processus participatif doit être élaboré du bas vers le haut .

Volet 1.2: La sélection et le financement des microprojets

Afin d'assurer un développement communautaire inclusif et durable ainsi qu'une continuité dans l'accroissement des revenus de leurs habitants, des innovations doivent être mises en valeur et diffusées. Pour faciliter le développement de ces innovations, certaines seront promues dans le champ organisationnel des ACD, ce qui permettra d'assurer une meilleure acquisition des compétences et capacités de formation de partenariats .

Deux familles de microprojets ont été identifiées: ceux qui contribuent à l'atteinte de la sécurité alimentaire et ceux relatifs aux micro ou petites entreprises (certains microprojets pouvant appartenir aux deux familles.(

Afin d'encourager ce type d'initiatives, le financement de la composante 1 sera en priorité affecté aux différentes innovations dans les champs économiques ou organisationnels. Les autres types de microprojets des PRLP seront à la charge du financement d'autres

partenaires nationaux ou internationaux, existants ou à rechercher. Le Programme financera en priorité les microprojets essentiels pour les dynamiques de développement communautaire durable et qui ne disposent pas d'autres sources de financement.

Volet 1.3: La mise en place d'un Fonds de réinvestissement communautaire (FRC(
L'objectif du FRC est d'améliorer la réputation de solvabilité des bénéficiaires, et par conséquent encourager les institutions de micro-finance et autres institutions financières à octroyer des crédits additionnels à ces mêmes bénéficiaires .
Dans ce contexte, la pérennisation des fonds du PRLP passe par la mise en place d'un mécanisme de restitution d'une partie de la valeur reçue par les bénéficiaires dont les microprojets ont été sélectionnés. Ainsi, dès lors que le microprojet devient économiquement viable et/ou arrive à son terme, les bénéficiaires devront verser une restitution. Le taux de restitution sera défini en fonction de la nature du projet, en concertation avec les parties prenantes. Les fonds reçus en retour créeront le FRC. Bien que gérés par les CRP, ils seront réalloués à de nouveaux projets relevant des ACD qui les ont générés. À terme, les CRP devront renforcer les capacités des ACD pour qu'elles gèrent les fonds du FRC qu'elles auront contribué à générer.

Composante 2: Formation, animation et mise en réseau
L'objectif de la composante est la consolidation et la pérennisation des structures institutionnelles (ACD, CRP) mises en place par le PLPR dans la mesure où elles constituent les instruments d'encadrement et de soutien à la création des microprojets.

La composante sera articulée autour de six volets:

Volet 2.1: L'animation et le renforcement du réseau des facilitateurs des processus participatifs dans les ACD
L'objectif du Programme est de transférer progressivement les fonctions d'animation des CRP vers d'autres partenaires, et d'abord vers les ACD. Les facilitateurs sont des jeunes vivant dans les communautés rurales qui, sur la base du volontariat, contribuent activement au bon fonctionnement des ACD et du Programme. Compte tenu de son rôle crucial pour atteindre les objectifs du Programme, le réseau des facilitateurs sera renforcé en l'étendant aux ACD qui ne disposent pas encore de facilitateur et en étendant les compétences avec au moins deux (2) ou trois (3) facilitateurs par ACD.

Volet 2.2: La formation et le renforcement des capacités
Le Programme réalisera des formations pour les ACD et les CRP dans des domaines différents tels que la gestion, la gouvernance interne, l'évaluation ex-ante, la formulation et le suivi des microprojets, l'esprit associatif, le genre, le ciblage et l'inclusion sociale. Il s'agira de formations spécifiques mais également de moments d'échange et de réflexion permettant de construire collectivement, de formaliser et diffuser ces nouvelles compétences.

Volet 2.3: La mise en place de partenariats pluri-niveaux
L'élargissement des partenariats nationaux, sur l'initiative de l'Unité de coordination du programme (UCP), facilitera l'implication des acteurs publics et privés dans la lutte contre la pauvreté, par des accords au niveau national qui compléteront et renforceront ceux développés au niveau régional et local. Cela concerne notamment les secteurs essentiels pour lutter contre la pauvreté et assurer un développement durable des communautés et sur lesquels les difficultés à constituer des partenariats se sont concentrées. L'idée est donc de mettre en place des partenariats pluri-niveaux sur ces secteurs, avec un protocole d'accord au niveau national donnant un cadre général et promouvant la constitution de partenariat dans chaque CRP.

Volet 2.4: La mise en réseau ascendante des ACD et CRP
La mise en réseau ascendante des ACD et CRP est un outil clé de visibilité et transfert des innovations essentielles pour le développement communautaire inclusif et durable, ainsi qu'un outil d'intégration des acteurs ayant des interventions sectorielles (ministères spécialisés, Organisations non-gouvernementales - ONG, etc.) dans le dispositif participatif de lutte contre la pauvreté .
La mise en réseau est réalisée en quatre étapes, à savoir: a) la collecte des innovations pertinentes déjà existantes dans les ACD et CRP, et constitution d'un premier embryon de réseau pour chaque thème avec les ACD et CRP concernées; b) le contact avec les entités publiques et privées, régionales, nationales ou internationales, qui ont des compétences dans chaque thème pour les inviter à rejoindre le réseau concerné; c) la diffusion des réseaux dans toutes les ACD et CRP pour les inviter à rejoindre les réseaux sur les thèmes qui les intéressent; et d) le choix concerté d'une ACD coordinatrice du réseau pour chaque thème.

Volet 2.5: La gestion participative des connaissances
La gestion participative des connaissances a pour objectifs l'amélioration continue de la gestion et du fonctionnement démocratique et participatif des ACD et CRP; la communication interne et externe; et l'alimentation du système de Suivi-évaluation (S&E). Elle s'appuie sur les acquis du Suivi-auto-évaluation participatif (SAP) développé au cours du PLPR sous forme d'une recherche-action. Dans le cadre du Programme, la gestion participative est organisée autour de trois domaines: a) la connaissance de la situation dans la communauté, et plus généralement dans la région; b) l'historique de la communauté ou du processus au niveau régional, incluant les évaluations d'impact des microprojets; et c) l'auto-évaluation participative des ACD et CRP.

Volet 2.6: La communication
La communication a pour but de diffuser et valoriser les résultats du Programme pour que la plus-value du Programme soit mise à profit, tant au niveau national qu'international. La communication sera donc aussi bien interne qu'externe .
La stratégie de communication sera basée sur les informations recueillies dans le cadre de la gestion participative des connaissances. L'historique des communautés incluant les auto-évaluations d'impact, les auto-évaluations des ACD et CRP et le suivi des microprojets fourniront aux ACD et CRP les moyens de communiquer directement .

Composante 3: Coordination et gestion
L'objectif de la composante est d'appuyer l'UCP dans ses fonctions de: a) coordination des composantes 1 et 2; b) coordination de la question du genre; c) supervision et suivi-évaluation du travail des CRP et des ACD; d) gestion administrative, logistique et financière; et e) liaison et visibilité entre les CRP, le Programme avec le Gouvernement et avec les potentiels partenaires au niveau national.

II. Dispositions relatives à l'exécution

A. ORGANISATION ET GESTION DU PROGRAMME

1. Agent principal du programme

Le Ministère de la jeunesse, emploi et développement des ressources humaines, en sa qualité d'Agent principal du Programme, assume l'entière responsabilité de l'exécution du Programme.

2. Niveau de pilotage et de concertation

2.1. *Établissement.* Le Conseil national de réduction de la pauvreté (CNRP) a été créé par la loi 12/2005 du 25 avril 2005 et assure le pilotage du Programme.

2.2. *Responsabilités*. Le CNRP a des responsabilités d'articulation multisectorielle, de suivi et d'appui à la décision politique en matière de stratégie de croissance et de réduction de la pauvreté. Le CNRP assure la cohérence du Programme avec le Document de stratégie de croissances et de réduction de la pauvreté (DSCRP.(

2.3. *Composition*. Le CNRP est composé de 12 membres, outre le Coordonnateur de l'UCP. La présidence du CNRP est assurée par le(la) Ministre des finances et du plan, la vice-présidence par le(la) Ministre qui tutelle la Solidarité sociale, Ministre de la jeunesse, emploi et développement des ressources humaines. Chacune des structures suivantes aura un représentant au sein du CNRP: les Ministères de la jeunesse, des finances, du développement rural, des infrastructures et ressources maritimes, et de l'environnement; les Directions générales du plan et des services de sécurité alimentaire; l'Institut national des statistiques et d'emploi et celui de formation professionnelle; le Conseil supérieur des chambres de commerce, industrie et services; la Direction de la plateforme des ONG. Le CNRP se réunira deux fois par an.

3. Niveau de coordination et gestion du Programme

3.1. L'Unité de coordination du programme (UCP(

3.1.1. *Établissement.* L'UCP sera mise en place et basée à Praia.

3.1.2. *Responsabilités*. Au niveau national, l'UCP aura pour mission :

a) la coordination des composantes 1 et 2 ;
b) la coordination de la question du genre;
c) le suivi-évaluation;
d) la gestion administrative, logistique et financière; et
e) la coordination générale du Programme.

3.1.3. *Composition*. L'UCP sera composée d'un(e) Coordonnateur(trice) qui sera appuyé(e) par une équipe technique. Cette équipe technique sera constituée par un(e) Responsable du Fonds de financement des PRLP; un(e) Responsable animation, formation et communication; un(e) Responsable suivi et évaluation; un(e) Responsable administrative et financière; un(e) Responsable genre, ciblage et inclusion sociale; un(e) Responsable de la composante 3; deux comptables et deux assistants(tes) S&E.

3.2. Les Unités techniques des CRP

3.2.1. *Établissement.* Les Unités techniques seront mises en place pour la gestion technique des neuf (9) CRP, ces dernières étant des associations de droit privé avec un statut d'utilité publique.

3.2.2. *Responsabilités*. Au sein de chaque CRP, l'Unité technique aura pour mission de:

a) fournir un appui technique aux ACD et bénéficiaires du Programme;
b) mobiliser les ressources;
c) assurer le suivi et la mise en œuvre des microprojets et activités;
d) signer des contrats d'exécution avec les ACD ;
e) assurer l'évaluation d'impact des microprojets auprès des bénéficiaires;
f) renforcer la capacité des ACD; et
g) mettre à jour la comptabilité de la CRP.

3.2.3. *Composition*. L'Unité technique sera constituée d'un(e) gestionnaire, des animateurs(trices) (un(e) pour chaque municipalité de la région) et d'un(e) comptable .

B. MISE EN ŒUVRE DU PROGRAMME ET PARTENARIAT

1. Phasage

Le Programme sera divisé en deux phases: la première de 2013 à 2015 et la seconde de 2016 à 2018. Pour chaque phase, chaque CRP formulera son PRLP auquel sera attaché un fonds. Des indicateurs spécifiques de résultats pour chaque phase permettront d'apprécier le niveau de performance du Programme, et seront évalués au cours d'une revue à mi-parcours qui aura lieu à l'issue de la première phase. En fonction du niveau de réalisation des activités, la revue à mi-parcours appréciera les bonnes pratiques et les difficultés rencontrées au cours de la mise en œuvre de cette première phase. Sur cette base, elle offrira l'opportunité de tirer des enseignements et formulera des recommandations pour toutes les activités du POSER afin d'assurer l'atteinte des objectifs de développement au cours de la deuxième phase.

2. Mise en œuvre

La mise en œuvre du Programme reposera sur les principes de développement gérés par la communauté déjà affirmés dans le PLPR, en les consolidant et en en renforçant le caractère partenarial et inclusif des approches sectorielles, et, plus généralement, en mettant en avant le principe de coresponsabilité pour la lutte contre la pauvreté.

3. Partenariats

Le Programme s'inscrit en complémentarité du PLPR. Le Programme continuera de s'appuyer sur des structures participatives au niveau local, regroupées dans des partenariats régionaux incluant également les différents acteurs publics et privés qui interviennent à ce niveau. De ce point de vue les structures héritées du PLPR, à savoir les ACD, associant les habitants au niveau local, les neuf (9) CRP au niveau régional, et le CNRP ainsi que l'UCP au niveau national serviront de base au Programme.
Le Programme établira des partenariats entre les CRP et l'Agence de développement de l'innovation et de l'entreprenariat, d'une part, et l'Agence de promotion des investissements Cabo Verde Investimentos, d'autre part. Ces partenariats permettront de renforcer les capacités des bénéficiaires en matière de gestion, d'entrepreneuriat et de relation avec le secteur privé, mais aussi de contribuer à la visibilité, à la réputation et au développement des compétences des CRP en matière de prestation de services.
En outre, un partenariat avec l'Institut national des statistiques et la Direction générale du plan sera établi afin de collecter régulièrement des données quantitatives fiables.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. *Affectation des fonds du prêt du Fonds et du prêt du Fonds fiduciaire.* Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur les fonds du prêt du Fonds et du prêt du Fonds fiduciaire ainsi que le montant du prêt du Fonds et du prêt du Fonds fiduciaire affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégorie	Montant alloué au titre du prêt du Fonds (exprimé en DTS(	Pourcentage des dépenses éligibles financées	Montant alloué au titre du prêt du Fonds fiduciaire (exprimé en EURO(	Pourcentage des dépenses éligibles financées
I. Fonds PRLP	1 570 000	100% HT	3 070 000	100% HT
II. Prestation de service	1 165 000	100% HT	1 869 000	100% HT
III. Personnel	625 000	100% HT	322 000	100% HT
IV. Fonctionnement	430 000	100% HT	1 129 000	100% HT
Non alloué	420 000		710 000	
TOTAL	**4 210 000**		**7 100 000**	

2. *Coûts de démarrage*. Les retraits effectués afin de couvrir les coûts de démarrage encourus avant la satisfaction des conditions générales préalables aux retraits mais après l'entrée en vigueur du présent Accord ne doivent pas dépasser un montant total équivalent à 200 000 USD.

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la Section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit de l'Emprunteur de solliciter des retraits du Compte de prêt du Fonds et du Compte de prêt du Fonds fiduciaire si l'Emprunteur n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Programme:

1. *Suivi et Évaluation.* Le système S&E du Programme capitalisera sur les leçons apprises dans le cadre du PLPR. Le système S&E sera mis en œuvre selon l'approche du FIDA. Il doit être le résultat d'une démarche cohérente et partagée de collecte et d'exploitation des informations sur le Programme afin d'en assurer un pilotage raisonné, basé sur des éléments objectifs. Il englobe le Système de gestion des résultats et de l'impact (SYGRI). Il couvre tous les niveaux de résultats, et son utilisation doit combiner les données de tous les niveaux pris ensemble et non isolément.
Le système S&E reposera sur un suivi interne permanent et des évaluations internes et externes périodiques. Des informations seront collectées et analysées sur:
a) l'avancement et les performances de tous les acteurs impliqués dans l'exécution des activités prévues dans les PTBA; b) l'appréciation de la pertinence des approches et stratégies de mise en œuvre et des mécanismes particuliers de coordination et de suivi des composantes et activités; c) l'articulation et l'alignement du système S&E avec les systèmes S&E des CRP, des ministères clefs (Jeunesse, Développement rural, Environnement) et du DSCRP; d) l'appréciation de l'implication effective des bénéficiaires aux différents stades d'exécution ainsi que la pertinence et l'efficacité du ciblage et l'attention accordée aux aspects genre; et e) l'impact des activités du Programme sur les bénéficiaires.
En outre, le Programme comprendra un système de rapport périodique, partant du terrain vers l'UCP, ce qui veut dire que les ACD reporteront aux CRP, qui reporteront à l'UCP, qui elle reportera au Chargé de programme pays (Country Programme Manager - CPM.(
Une revue à mi-parcours, précédée par des missions de supervision annuelles conjointes FIDA/Gouvernement du Cap-Vert/Coopération Espagnole, seront menées afin d'évaluer le bilan des actions réalisées par rapport aux objectifs fixés, analyser les réussites, les difficultés, les échecs et la pertinence des méthodologies.

2. *Recrutement.* Le recrutement, sur la base de contrats à durée déterminée renouvelables, des cadres du Programme et, le cas échéant, la décision de rompre leur contrat, seront décidés en accord avec le Fonds. Le personnel du Programme sera soumis à des évaluations de performances organisées annuellement. Il pourra être mis fin à leur contrat ou à leur affectation en fonction des résultats de ces évaluations. Le recrutement et la gestion du personnel d'appui seront soumis aux procédures en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur .

3. *Égalité.* Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse ne sera pas admissible lors du recrutement du personnel du Programme, conformément aux lois en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur. Cependant, l'Emprunteur s'engage, à compétence égale, à privilégier les candidatures de femmes, notamment aux postes techniques à pourvoir dans le cadre du Programme.

Cadre logique

Hiérarchie des résultats	Indicateurs[1]	Moyens de vérification	Hypothèses
Objectif général			
Contribuer à l'amélioration des conditions de vie des populations rurales pauvres d'ici fin 2018	- *Diminution de xxx% de la prévalence de la malnutrition chronique des enfants de moins de 5 ans - Diminution de xx% de l'indice de pauvreté, surtout pour les ménages menés par des femmes et les jeunes - *Augmentation de xxx% de l'indice d'accumulation des biens[2]	- Statistiques nationales - Etudes de référence et enquêtes SYGRI - DSCRP	-La croissance économique du pays et les moyens de lutte contre la pauvreté du Gouvernement (aussi bien pour les zones rurales qu'urbaines) sont effectifs et efficaces malgré les crises économique et financière internationales
Objectif spécifique			
Promouvoir la création d'opportunités économiques inclusives et durables pour 41.000 ménages ruraux pauvres sur les zones couvertes par le programme	-80%(a) puis 90%(b) des chefs de ménage ciblés[2] ont une activité rémunérée pérenne issue des microprojets -50% des personnes formées par le Programme ont trouvé un emploi pérenne d'ici 2018 -15%(a) puis 20%(b) des aliments consommés par le groupe cible sont produits au Cap-Vert	-Statistiques nationales -Rapports d'activité et de S&E des ACD, CRP et de l'UCP -Rapports des missions de supervision et de revue à mi-parcours	-Les prix (internationaux et nationaux) des matières premières, en particulier dans le secteur alimentaire, restent abordables pour les populations rurales -Visibilité renforcée du rôle clé des ACD et CRP dans le cadre du développement rural
Composante 1 Mise en œuvre des fonds de financement des Programmes régionaux de lutte contre la pauvreté (PRLP(			
Résultats 1.1 PRLP élaborés avec une large participation des communautés et considérés par les autres acteurs publics et privés comme plateforme de concertation pour orienter leurs actions	-50% des activités et ressources des PRLP sont ciblées spécifiquement pour les femmes -40%(a) puis 50%(b) des activités et ressources des PRLP sont ciblées spécifiquement pour les jeunes -Les PRLP mobilisent des financements supplémentaires des secteurs publics et privés à hauteur de 50%(a) puis 60%(b) de leur budget total	-Statistiques nationales -Rapports d'activité et de S&E des ACD, CRP et de l'UCP -Rapports des missions de supervision et de revue à mi-parcours	-Respect du Gouvernement de ses engagements en tant que contrepartie -Développement de liens privilégiés avec le secteur privé local -Le niveau d'adhésion et de confiance des populations rurales vis-à-vis des ACD, et des ACD et des autres acteurs du développement économique local vis-à-vis des CRP est élevé
Résultats 1.2 Microprojets structurants financés et	-80%(a) puis 90%(b) des fonds pour les microprojets sont destinés à des activités économiques (au moins	-idem	-Respect du Gouvernement de ses engagements en tant que contrepartie

[1] Les données à atteindre ont été déterminées sur la base de la performance du PLPR. Une étude de référence, menée par l'Institut national des Statistiques du Cap-Vert, aura lieu de juillet à septembre 2012 et permettra de déterminer la situation de base des indicateurs choisis.

*Indicateurs SYGRI

[2] Indicateur à désagréger par sexe du chef de ménage. Un chef de ménage a à sa charge 4 autres personnes, soit au total 205.000 personnes

)a) Objectif à atteindre d'ici fin 2015

)b) Objectif à atteindre d'ici fin 2018

exécutés à niveaux communautaire et intercommunautaire	3/5e dans le secteur agricole et/ou de l'élevage(* -80% des microprojets sont viables et restent opérationnels 3 ans après leur démarrage		-Le niveau d'adhésion et de confiance des populations rurales vis-à-vis des ACD, et des ACD et des autres acteurs du développement économique local vis-à-vis des CRP est élevé
Composante 2 Consolidation des instruments institutionnels (ACD, CRP) par la formation, l'animation, la mise en réseau et la communication			
Résultats 2.1 508 ACD renforcées et davantage représentatives et autonomes	-30%(a) puis 40%(b) des postes dans les organes de décision des ACD sont occupés par des femmes -30%(a) puis 60%(b) des ACD sont en mesure de réaliser des business plans -30%(a) puis 50%(b) des ACD développent des micro-projets économiques impliquant des partenariat avec des acteurs publics et privés (contrats d'approvisionnement d'hôtels, de supermarchés, etc(.	-Rapports d'activité et de S&E des ACD, CRP et de l'UCP -Rapports des missions de supervision et de revue à mi-parcours -Rapport d'achèvement du Programme	-Respect du Gouvernement de ses engagements en tant que contrepartie -Développement de liens privilégiés avec le secteur privé local -Le niveau d'adhésion et de confiance des populations rurales vis-à-vis des ACD, et des ACD et des autres acteurs du développement économique local vis-à-vis des CRP est élevé -Les ACD/CRP ont atteint un niveau élevé de technicité
Résultats 2.2 9 CRP techniquement renforcées, davantage autonomes et plus en mesure de mobiliser des ressources	-80%(a) puis 60%(b) des prestations de services des CRP répondent directement aux besoins exprimés par des ACD -20%(a) puis 40%(b) des prestations de services des CRP répondent directement aux besoins exprimés par des commanditaires autres que les ACD - es prêt FIDA-Gouvernement-ACD (et autres commanditaires) financent les coûts de fonctionnement des CRP[3] à hauteur de 55-32-13%(a) puis 30-35-35%(b)	-idem	-idem
Résultats 2.3 Approche et bonnes pratiques du Programme visibles et reconnues à niveau national et international	-Publication d'un manuel de bonnes pratiques à l'issue de chaque PRLP (total de 2 manuels par CRP) avec communication auprès des médias locaux et nationaux -Système de suivi-évaluation opérationnel en année 1 et renseignant les indicateurs clés du programme et les analyses de la Direction du Plan	-Statistiques nationales -Rapports d'activité et de S&E des ACD, CRP et de l'UCP -Etudes de référence et enquêtes SYGRI -DSCRP	-Respect du Gouvernement de ses engagements en tant que contrepartie -Développement de liens privilégiés avec le secteur privé local -Le niveau d'adhésion et de confiance des populations rurales vis-à-vis des ACD, et des ACD et des autres acteurs du développement économique local vis-à-vis des CRP est élevé

[3] En 2012, à la fin du PLPR, les coûts de fonctionnement des CRP sont financés par le FIDA, le Gouvernement et les ACD à hauteur respectivement de 72%, 25% et 3%
)a) Objectif à atteindre d'ici fin 2015

[b] Objectif à atteindre d'ici fin 2018